

Distr.: Limited  
26 June 2014  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح  
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

بابوا غينيا الجديدة وفيجي: مشروع قرار

مسألة كاليديونيا الجديدة

إن الجمعية العامة،

وقد نظرت في مسألة كاليديونيا الجديدة،

وقد درست الفصل المتعلق بكاليديونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة  
تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام<sup>(١)</sup> ٢٠١٤،  
وإذ تؤكد من جديد حق الشعوب في تقرير المصير على النحو المكرس في ميثاق  
الأمم المتحدة،

وإذ تشير إلى قراراتها ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠  
و ١٥٤١ (د-١٥) المؤرخ ١٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠،

وإذ تلاحظ أهمية التدابير الإيجابية التي تتخذها السلطات الفرنسية في كاليديونيا  
الجديدة، بالتعاون مع جميع قطاعات السكان، من أجل تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية  
والاجتماعية العادلة في الإقليم، بما فيها التدابير المتخذة في مجال حماية البيئة، بهدف تهيئة إطار  
لتقدم الإقليم سلمياً نحو تقرير المصير،

\* أعيد إصدارها لأسباب فنية في ٨ تموز/يوليه ٢٠١٤.

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة التاسعة والستون، الملحق رقم ٢٣ (A/69/23)، الفصل التاسع.



الرجاء إعادة استعمال الورق



وإذ تلاحظ أيضاً، في هذا السياق، أهمية الحوار المستمر بين الأطراف المعنية في كاليدونيا الجديدة في التحضير لعملية تقرير المصير لكاليدونيا الجديدة،

وإذ تشير إلى تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن حالة شعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة المقدم إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة عشرة التي عقدت في الفترة من ١٢ إلى ٣٠ أيلول/سبتمبر وفي ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١١<sup>(٢)</sup>، عقب الزيارة التي قام بها إلى الإقليم في شباط/فبراير ٢٠١١،

وإذ تلاحظ مع الارتياح تكتيف الاتصالات بين كاليدونيا الجديدة والبلدان المجاورة في منطقة جنوب المحيط الهادئ، بما في ذلك عن طريق استضافة مندوبي كاليدونيا الجديدة في البعثات الدبلوماسية والقنصلية الفرنسية في المنطقة،

وإذ تشير إلى مؤتمر القمة لقادة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية لعام ٢٠١١، والتوصيات بشأن الرصد والتقييم السنويين لاتفاق نوميا<sup>(٣)</sup>،

وإذ ترحب بتبادل الرسائل بين إدارة الشؤون السياسية التابعة للأمانة العامة وأمانة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية بشأن تبادل المعلومات المتعلقة بكاليدونيا الجديدة،

وإذ تضع في اعتبارها أن كاليدونيا الجديدة قد دخلت أهم مرحلة في عملية اتفاق نوميا، وهي فترة تتطلب مواصلة الأمم المتحدة لرصد الوضع في الإقليم عن كثب لمساعدة شعب كاليدونيا الجديدة على ممارسة حقه في تقرير المصير وفقاً للأهداف المحددة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان،

وإذ ترحب بميثاق شعب الكاناك، القاعدة المشتركة للقيم والمبادئ الأساسية لحضارة الكاناك، الذي أعلنت عنه في نيسان/أبريل ٢٠١٤ السلطات العرفية وكبار زعماء القبائل والزعماء ورؤساء مجالس المقاطعات، ورؤساء مجلس زعماء العشائر، باعتبارهم الأمناء التقليديين للوحدين لشعب الكاناك في كاليدونيا الجديدة،

وإذ ترحب بإيفاد بعثة زائرة تابعة للأمم المتحدة إلى كاليدونيا الجديدة في آذار/مارس ٢٠١٤،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به رئيس البعثة الزائرة،

وقد نظرت في تقرير بعثة الأمم المتحدة الموفدة إلى كاليدونيا الجديدة<sup>(٤)</sup>،

(٢) A/HRC/18/35/Add.6، المرفق.

(٣) A/AC.109/2114، المرفق.

وإذ ترحب بتعاون الدولة القائمة بالإدارة فيما يتعلق بعمل اللجنة الخاصة المتعلقة بكاليدونيا الجديدة، واستعدادها، وموافقتها على إيفاد البعثة الزائرة، في عام ٢٠١٤،

وقد استمعت إلى البيان الذي أدلى به ممثل الدولة القائمة بالإدارة،

وإذ تقر بنجاح كاليدونيا الجديدة في إجراء انتخابات البلديات والمقاطعات في أيار/مايو ٢٠١٤؛

وإذ تحيط علما بالمعلومات المقدمة إلى "الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة المحيط الهادئ بشأن العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: التعجيل بالعمل" المعقودة في نادي، فيجي، في الفترة من ٢١ إلى ٢٣ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن الحالة في الإقليم، بما في ذلك المسائل المتصلة بانتخابات عام ٢٠١٤،

وإذ تدرك التحديات التي واجهت العملية الانتخابية في المقاطعات لعام ٢٠١٤، ولا سيما فيما يتعلق بعمل اللجان الإدارية الخاصة في مجال استكمال القوائم الانتخابية الخاصة، وعدم وجود القوائم الانتخابية التكميلية من عام ١٩٩٨ وعدم توفر القوائم الانتخابية العامة السابقة لعام ٢٠١٤، إضافة إلى آثارها المحتملة على الاستفتاء على تقرير المصير،

١ - توافق على الفصل المتعلق بكاليدونيا الجديدة من تقرير اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة عن أعمالها خلال عام ٢٠١٤<sup>(١)</sup>؛

٢ - توافق أيضا على الملاحظات والاستنتاجات والتوصيات المقترحة لبعثة الأمم المتحدة الزائرة إلى كاليدونيا الجديدة التي أوفدت في عام ٢٠١٤؛

٣ - تعرب عن تقديرها للدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة للتعاون الوثيق والمساعدة المقدمة إلى البعثة الزائرة؛

٤ - تلاحظ الشواغل التي أعرب عنها بشأن التحديات التي واجهتها عملية انتخابات المقاطعات فيما يتعلق باستمرار تباين تفسيرات الأحكام الانتخابية التقييدية وعملية الطعن في تسجيل الناخبين، وتشجع الدولة القائمة بالإدارة وشعب كاليدونيا الجديدة على أن يعالجا وديا شواغل جميع أصحاب المصلحة في إطار القوانين ذات الصلة القائمة في الإقليم وفي فرنسا وذلك أيضا في إطار احترام روح ونص اتفاق نوميا<sup>(٢)</sup> والتمسك به؛

٥ - تعرب عن رأي مفاده أن التدابير الملائمة لإجراء المشاورات المقبلة بشأن الحصول على السيادة الكاملة، بما في ذلك وضع قوائم انتخابية عادلة ونزيهة وشفافة،

على النحو المنصوص عليه في اتفاق نومييا، هي أمور أساسية لتقرير المصير بصورة حرة وحقيقية بما يتسق مع مبادئ الأمم المتحدة وممارساتها؛

٦ - تدعو فرنسا، الدولة القائمة بالإدارة، في ضوء ملاحظات البعثة الزائرة واستنتاجاتها وتوصياتها المقترحة، إلى النظر في وضع برنامج تثقيفي لإعلام شعب كاليدونيا الجديدة بشأن طبيعة تقرير المصير حتى يكون مستعداً أفضل استعداد لاتخاذ قرار بشأن هذه المسألة مستقبلاً، وتطلب إلى اللجنة الخاصة توفير كل المساعدة المتاحة في ذلك الصدد؛

٧ - تثنى على ملاحظات البعثة الزائرة واستنتاجاتها وتوصياتها المقترحة للبعثة الزائرة على حكومة فرنسا، بوصفها الدولة القائمة بالإدارة، وعلى حكومة كاليدونيا الجديدة، بغرض اتخاذ إجراء ملائم؛

٨ - تحت جميع الأطراف المعنية، سعياً إلى مصلحة شعب كاليدونيا الجديدة، وفي إطار اتفاق نومييا، على الاستمرار في حوارها، بروح من التآلف من أجل مواصلة العمل لتهيئة إطار يكفل تقدم الإقليم سلمياً نحو عملية لتقرير المصير تكون فيها جميع الخيارات مفتوحة وتصون حقوق جميع قطاعات السكان، على أساس مبدأ أن تكون لسكان كاليدونيا الجديدة حرية اختيار طريقة تقرير مصيرهم؛

٩ - تلاحظ أن لجنة الموقعين على اتفاق نومييا، في دورتها الحادية عشرة، المعقودة في ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، قامت، في جملة أمور، بما يلي:

(أ) درست نقل السلطات التي أجريت في عام ٢٠١٣، وأجرت استعراضاً أولياً لعمل اللجنة الدائمة المشتركة بين الوزارات والمسؤولة عن دعم نقل السلطات الجاري أو المكتمل؛

(ب) نظرت في التعديلات المقترحة إدخالها على القانون التنظيمي المؤرخ ١٩ آذار/مارس ١٩٩٩ المتعلق بكاليدونيا الجديدة ومشروع قانون يتضمن أحكاماً شتى تتعلق بأقاليم ما وراء البحار، بما في ذلك العديد من التدابير المتعلقة بكاليدونيا الجديدة؛

(ج) نظرت في أعمال اللجنة التوجيهية لتقييم التقدم المحرز في إطار اتفاق نومييا، ورحبت بنتائج الفريق العامل المنشأ في عام ٢٠١٣، ودعت إلى استمراره؛

(د) أحاطت علماً بورقة المناقشة التي قدمتها البعثة المسؤولة عن النظر في المستقبل المؤسسي لكاليدونيا الجديدة، ووافقت على أن تُتخذ أساساً للعمل والمناقشة بغية التحضير لإجراء الاستفتاء المنصوص عليه في اتفاق نومييا، وأن تنشر على نطاق واسع؛

(هـ) ناقشت الظروف التي في ظلها ستجري الأعمال التحضيرية للاستفتاء بعد إجراء انتخابات المقاطعات في عام ٢٠١٤ بمساعدة فرنسا، إذا طلب منها ذلك؛

(و) أحاطت علما بحالة المناقشات المتعلقة بأسواق النيكل والأنشطة المضطلع بها في إطار مؤتمر الرؤساء، وأكدت من جديد ضرورة بناء إطار استراتيجي صناعي طويل الأجل ومتسق، تنفذه جميع الأطراف ذات المصلحة، من أجل ضمان مستقبل تنمية مستدامة لأنشطة التعدين واستخراج المعادن وتعظيم منافعها الاجتماعية والاقتصادية؛

(ز) لاحظت بارتياح العمل الذي أنجزته لجنة المؤتمر الخاصة المسؤولة عن اعتماد علم يعبر عن هوية الكانكا والمستقبل المشترك بين الجميع؛

(ح) درست الأعمال المضطلع بها من أجل إنشاء آليات مهيكلية للنهوض بسكان كاليدونيا الجديدة في قطاع الوظيفة العامة، ولا سيما الوظيفة العامة السيادية؛

١٠ - تعيد تأكيد قرارها ٨٧/٦٨ المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ الذي أعادت فيه الجمعية العامة، في جملة أمور، تأكيد أنه ما دامت الجمعية نفسها لم تقرر أن إقليما ما من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي قد حقق الحكم الذاتي بالكامل وفقا لأحكام الفصل الحادي عشر من ميثاق الأمم المتحدة، فإن على الدولة المعنية القائمة بالإدارة أن تواصل إرسال المعلومات المتعلقة بهذا الإقليم بمقتضى المادة ٧٣ (هـ) من الميثاق؛

١١ - تلاحظ أن شعب الكانكا لا يزال يساوره القلق إزاء نقص تمثيله في الهياكل الحكومية والاجتماعية للإقليم وإزاء تدفقات الهجرة المتواصلة وأثر التعدين في البيئة؛

١٢ - تثنى على برنامج "أطر المستقبل"، وتشجع على مواصلة تعزيز تدريب الإداريين الرفيعي المستوى من القطاعين العام والخاص في الإقليم وبناء قدراتهم، لا سيما بالنظر إلى النقل الجاري للسلطات من حكومة فرنسا إلى كاليدونيا الجديدة، مع ضمان نقل السلطات نقلا يتسق مع اتفاق نومييا؛

١٣ - تشير إلى الملاحظات والتوصيات الواردة في تقرير المقرر الخاص المعني بحقوق الشعوب الأصلية عن حالة شعب الكانكا في كاليدونيا الجديدة<sup>(٢)</sup>، التي أبدت في ضوء المعايير الدولية ذات الصلة، من أجل المساعدة في الجهود الجارية للنهوض بحقوق شعب الكانكا في سياق تنفيذ اتفاق نومييا وعملية إنهاء الاستعمار التي تدعمها الأمم المتحدة؛

١٤ - ترحب بتعزيز مبادرات ضبط التوازن الاقتصادي والاجتماعي التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة، وتحث على مواصلة تلك الجهود في جميع المناطق والمجتمعات المحلية في الإقليم، لا سيما من أجل رفاه السكان الكانكا الأصليين؛

١٥ - تشجع الدولة القائمة بالإدارة، على أن تضمن وتعزز، بالتعاون مع حكومة كاليدونيا الجديدة، تأكيدات و ضمانات حق شعب الإقليم غير القابل للتصرف في امتلاك موارده الطبيعية وإمكانية وصوله إليها واستعماله وإدارته لها، بما في ذلك حقوق الملكية من أجل تنميته في المستقبل؛

١٦ - تشير إلى الأحكام ذات الصلة من اتفاق نومييا التي تنص على إمكانية أن تصبح كاليدونيا الجديدة عضواً أو عضواً منتسباً في منظمات دولية معينة، وتلاحظ مواصلة تقوية الروابط بين كاليدونيا الجديدة وكل من الاتحاد الأوروبي وصندوق التنمية الأوروبي؛

١٧ - ترحب بانضمام جبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني إلى رئاسة مجموعة رأس الحربة الميلانيزية، واستضافة اجتماعات مسؤولي وقادة المجموعة للمرة الأولى في كاليدونيا الجديدة في حزيران/يونيه ٢٠١٣، وافتتاح وحدة لجبهة الكانك الاشتراكية للتحرير الوطني في مقر أمانة المجموعة في بورت فيلا، في شباط/فبراير ٢٠١٣؛

١٨ - تنوه بمساهمة مركز جان - ماري تجيباو الثقافي في حماية ثقافة الكانك الأصلية في كاليدونيا الجديدة؛

١٩ - ترحب بروح التعاون التي تبديها الدول والأقاليم الأخرى في المنطقة تجاه كاليدونيا الجديدة وتجاه تطلعاتها الاقتصادية والسياسية وزيادة مشاركتها في الشؤون الإقليمية والدولية؛

٢٠ - تحيط علماً بالمعلومات التي تبادلها المشاركون من كاليدونيا الجديدة في ”الحلقة الدراسية الإقليمية للمحيط الهادئ بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار: التعجل بالعمل“ المعقودة في نادي، في أيار/مايو ٢٠١٤، بما في ذلك قياس التقدم المحرز في المجالات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والبيئية، وبذل ما يلزم من جهود أكثر تركيزاً، لا سيما فيما يتعلق بمبادرات إعادة ضبط التوازن والشواغل المتعلقة بالقوائم الانتخابية، من أجل المنفعة المتبادلة المشتركة الطويلة الأمد لجميع سكان كاليدونيا الجديدة، وتحث الدولة القائمة بالإدارة وحكومة كاليدونيا الجديدة على إيلاء الاهتمام الملئ للتصدي لهذه المسائل؛

٢١ - ترحب بالإجراء السلمي لانتخابات المقاطعات في كاليدونيا الجديدة في ١١ أيار/مايو ٢٠١٤ والانتخابات البلدية التي سبقتها، وما أعقب ذلك من جهود جارية لتشكيل حكومة جديدة لكاليدونيا الجديدة، وتشجع المشاركة البناءة لجميع أصحاب المصلحة في مواصلة تنمية كاليدونيا الجديدة من أجل الجميع، بما في ذلك عن طريق احترام اتفاق نومييا وتعزيزه؛

- ٢٢ - ترحب بالإجراءات التي اتخذتها الدولة القائمة بالإدارة لمواصلة إرسال المعلومات إلى الأمين العام على النحو المطلوب بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة، لا سيما الوثيقتان المؤرختان ١٤ شباط/فبراير و ١٥ أيار/مايو ٢٠١٤ بشأن آخر التطورات في كاليدونيا الجديدة؛
- ٢٣ - تلاحظ أن موقعي اتفاق نومييا قد اتفقوا على توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى التقدم المحرز في عملية التحرير؛
- ٢٤ - تقرر أن تبقى العملية الجارية في كاليدونيا الجديدة، نتيجة توقيع اتفاق نومييا، قيد الاستعراض المستمر؛
- ٢٥ - تطلب إلى اللجنة الخاصة أن تواصل دراسة مسألة إقليم كاليدونيا الجديدة غير المتمتع بالحكم الذاتي، وأن تقدم تقريراً عن ذلك إلى الجمعية العامة في دورتها السبعين.